في حوار مع النائب جلال ميرزائي..

طهران والتهديد بخفض التعاون مع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية والخروج من الـN.P.T

يؤكد النائب في مجلس الشورى الاسلامي) البرلمان الايراني (جلال ميرزائي في حوار معه، على حقيقة أن إيران وحدها لا تستطيع ولا تريد تحمل عبء الحفاظ على الاتفاق النووي، كما ويتحدث عن ردود الفعل والملاحظات والمواقف الأخيرة لزعماء ومسؤولي الجمهورية الإسلامية حول إمكانية الحد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) إذا أحيل ملف الأنشطة النووية الإيرانية السلمية إلى مجلس الأمن الدولي، وهنا تتفق تصريحات السيد علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الاسلامي) البرلمان (وزير الخارجية محمدجواد ظريف، حيث قال :نحن لا نسعى لزيادة التوتر في القضية النووية ..تزامنا مع إعلان ظريف عن انسحاب إيران المحتمل من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية اذا أحيل الخلاف في القضية النووية إلى مجلس الأمن ..حاوره :عبدالرحمن فتح للهي.

مترجم عن :الدبلوماسية الايرانية) بتصرف(

هل يمكن ان تقييم لن رد الفعل في الجمهورية الاسلامية على خطوة الترويكا الاوروبية) فرنسا، بريطانيا والمانيا (على تفعيل آلية فض النزاع في الاتفاق النووي والذهاب به الى مجلس الأمن؟

وفقًا لكلمة السيد علي لاريجاني في وقت سابق من هذا الأسبوع ، قال رئيس البرلمان إنه إذا تصرفت أوروبا بطريقة غير عادلة في استخدام المادة ٣٧ من الاتفاقية النووية ، فإن الجمهورية الإسلامية ستتخذ قرارًا جادًا بشأن التعاون ..وسنناقش مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذلك.

وبعد بيان وزير الخارجية محمد جواد ظريف بشأن مسألة الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي إذا أحيلت قضية الأنشطة النووية للجمهورية الإسلامية إلى مجلس الأمن الدولي ..

يبدو أن طهران كانت لا تبحث عن أية مرونة مع الأوروبيين أو التفاوض معهم ..لكن هل سيكون ردود الفعل هذا مثمرا في ظل هذه الظروف؟

تنسجم المواقف التي أطلقها السيد لاريجاني في كلمته بالبرلمان مع الموقف العام للجمهورية الإسلامية، على الرغم من أن الجمهورية الإسلامية قد اتخذت خمس خطوات للحد من التزاماتها النووية ، وبالطبع ، للحفاظ على قدراتها النووية ، فقد

ذكرت صراحةً وتكرارًا أن جميع هذه الخطوات هي خطوات يمكن عكسها وإذا كان الأوروبيون يوفون بالتزاماتهم ، وتعود إيران إلى ما قبل ٩ مايو .

لذلك لا يمكن القول أننا نشهد الآن ردا سياسيا ودبلوماسيا قاسيا وصلبا من جانب الجمهورية الإسلامية في التعامل مع الأوروبيين ..لقد مهدنا الطريق للعودة إذا كانت أوروبا صادقة - الكرة ليست في أرضنا في الوقت الحالي.-

في الوضع الحالي ، لم تعد الجمهورية الإسلامية تهتم بالمواقف السياسية والدبلوماسية التي تدعم وتشجع النتيجة ..في حين أن هذه المواقف بناءة ، فإننا نسعى الآن للوفاء بالالتزامات الأوروبية بشأن بيع النفط والخدمات المصرفية .

كما تعلمون ، فإن جمهورية إيران الإسلامية ليست سوى جانب واحد من القصة .لذلك ليس من المنطقي أن يقع عبء الواجبات والزامات على إيران وحدها ..لا نريد ولا يمكننا الاستمرار في هذا الوضع.

لذا فإن تصريحات السيد لاريجاني هي نفسها التي أطلقها وحذر فيها وزير الخارجية السيد محمد جواد ظريف، بشأن انسحاب إيران المحتمل من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ويبقى الباب مفتوحا فيما لو أوفى الأوروبيون بالتزاماتهم، عندها لن تسعى جمهورية إيران الإسلامية بالتأكيد إلى تقليص تعاونها مع الوكالة أو الخروج من معاهدة عدم الانتشار ..اذا الأمر يعتمد على الطريقة التي يريد بها الأوروبيون التفاعل مع حقوق الجمهورية الإسلامية.

أوروبا وبدلاً من الضغط على الولايات المتحدة بسبب انسحابها من الاتفاق النووي، والوفاء على الأقل بجزء من التزاماتها التي جاءت في الاتفاق النووي ..تصطف الى جانب أمريكا خوفا منها لتفعيل آلية حلّ النزاع!

لكن سيد ميرزائي ، الآن حتى أكثر المتحمسين السابقين للإتفاق النووي، يقولون أن الخطوة الخامسة في تخفيض التزامات إيران النووية لا تعني الانسحاب من تعاون جمهورية الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ..لكن مهم ألا تعتقد أن قطع تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي إذا تم رفع ملف الأنشطة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن هو المسمار الأخير في نعش الاتفاق النووي؟

أنظر، إذا ذهبت القضية الإيرانية إلى مجلس الأمن، يتم تنشيط آلية الإطلاق في النهاية، وإعادت العقوبات والقرارات ضد إيران، حينها لا يوجد شيء باسم الاتفاق النووي ..لقد خرجت إيران في خطوتها الخامسة أو بردودها الأخرى من الاتفاق، وما تصريحات السيد لاريجاني أو رئيس الجهاز الدبلوماسي الإيراني الذي حذر وهدد فيه الأوروبيين بتقليص التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .إلاّ المسمار في نعش الاتفاق النووي.

لأنه إذا تم إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، فسيتم إنهاء الاتفاق النووي تلقائيًا .وفي غياب الاتفاق النووي لا مجال للحديث عن تعاون مع الوكالة والانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي .أما الاعلان عن الخروج من (NPT) فهو بمثابة المسمار الاخير .

لأن أوروبا وبارجاع الملف لمجلس الأمن تكون قد قتلت الاتفاق تماما، والموقف الايراني ما هو الا رد فعل على جريمة قتل الاتفاق وانهائه.

لكن ألا تعطي هذه التهديدات في الوضع الحالي نتائج عكسية، بالنظر إلى أن الأوروبيين قالوا إن احالة مسألة الأنشطة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن لا يتم تفعيلها وأنهم يحاولون حل النزاع ..كما أثار كل من رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون؟

كما ذكرت سابقا ، لم تعد جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبيرة على المواقف السياسية والدبلوماسية للقادة والمسؤولين الأوروبيين دعما للاتفاقية .على الرغم من أن هذه المواقف إيجابية ، فإننا الآن بحاجة فقط إلى الوفاء بالتزامات أوروبا.

إذا كان الأوروبيون قد أوفوا بالتزاماتهم لما كان لدى إيران أي سبب للتدخل لإحداث أزمة في القضية النووية، أو الحد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي .

الدول الأوروبية الثلاث ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، أعضاء في الاتفاق النووي الى جانب روسيا والصين والولايات المتحدة والأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين ...إلخ، كل هؤلاء لديهم توقعات زائفة ويتصورون بأن على إيران واجب تحمل جميع المسؤوليات السياسية والدبلوماسية والأمنية والحفاظ على الاستمرارية وحدها .

هذا اعتقاد خاطيء، يجب أن نتصدى لعدم الالتزام وعدم الوفاء، فإذا كان كل شيء مفيدًا وإيجابيًا وبناءً ، وكان ضروريًا وضروريًا للسلام والاستقرار في العالم ، لماذا لا يجب على جميع الأطراف أن تسعى جاهدة للحفاظ عليه؟!

لذلك ، ليس بوريس جونسون وإيمانويل ماكرون فقط ، حتى لو كرر جميع القادة والمسؤولين الأوروبيين مواقفهم بشأن الحفاظ على الاتفاق النووي، فلن يحدث فرقًا اذا لم يكن هناك فعل حقيقي على أرض الواقع .

خلال أكثر من عام ونصف، ومنذ انسحاب دونالد ترامب عن الاتفاق النووي ، تحدثوا مرارًا وتكرارًا عن الحفاظ على الاتفاق النووي، بينما شهدنا في الممارسة العملية جميع سلوكيات أوروبا وعلاقاتها، بما في ذلك الاتفاق النووي ، مكملة للسياسات الأمريكية .

لذلك لم نعد نبحث عن المواقف السياسية للمسؤولين الأوروبيين، لأن أدائهم أظهر أن كل هذه المواقف هي فقط لاضاعة الوقت ..لكن الوضع الآن مختلف، فمن ناحية ، لم يعد بإمكانك تحمل الضغوط والعقوبات الأمريكية القاسية والأحادية، ومن ناحية أخرى ، نشهد عدم وفاء بالتزاماتها، في حين يطالبون بكل صلافة أن تفي إيران بجميع التزاماتها، وهذا كلام غير منطقي.

هل هذا التغيير في الموقف الإيراني ، كما نفهممن سياق الحديث، هو نتيجة لتشدد الأجواء السياسية والاجتماعية الداخلية والإقليمية عقب جريمة أمريكا في إغتيال القائد الحاج سليماني والحاج أبو مهدي المهندس والرد الصاروخي على القواعد الأمريكية في عين الأسد وإربيل؟

لا ، لأنني أعتبر هاتين المسألتين منفصلتين تمامًا .على الرغم من أن رد فعل الدول الأوروبية الثلاث ، وخاصة بريطانيا، على اغتيال الحاج سليماني لم يكن إيجابياً وبناءً، فإن أياً من هذه القضايا لم تؤدي الى مواجهة بين الجمهورية الإسلامية وأوروبا، حتى الاوروبيين لم يتحركوا بسبب ذلك نحو تفعيل آلية حل النزاع .

كما تعلمون ، فإن الأوروبيين ، مثل الولايات المتحدة ، لديهم معايير مزدوجة بشأن الإرهاب ..لكن النقطة المهمة الآن هي أن الأنشطة النووية السلمية الايرانية اصبحت عملياً رهينة مقابل لا شيء، وهذا غير مقبول بالنسبة لنا .

لقد قبلنا بعض الالتزامات طالما هناك ضمان للمصالح الاقتصادية الإيرانية في هذه الاتفاقية، لكننا نرى في الواقع أن الجمهورية الإسلامية قد أوفت بجميع التزاماتها فيما يتعلق بأنشطتها النووية السلمية، فيما لا تزال تفرض عليها أشد العقوبات، وبالتالي فإن الموقف الايراني موقف طبيعي وقانوني، لأن إيران تحتاج إلى اتخاذ خطوات أساسية لتحقيق التوازن بين مطالبها وواجباتها .وهذا لا يرتبط بجريمة اغتيال القائد سليماني.